

الاعتراض فعلياً على الخطوات المتبعة لتجسيدها»
(المصدر نفسه). أما الخلافات بين حلفاء

الولايات المتحدة في المنطقة فيجب ألا تتسبب في نشوب حرب يستخدم فيها السلاح الأميركي المخصص للدفاع عن المنطقة أمام الأخطار المشتركة». وتساءل بيلد، كيف تستطيع الولايات المتحدة تطوير قوتها العسكرية الشاملة، التي يجب أن تقيمتها، إزاء الأخطار المتوقعة؟ وهل الأفضل للولايات المتحدة أن تترك أعداء السعودية أمام هذه الأخطار حتى ينتهي النزاع العربي - الإسرائيلي؟ فإذا كان هذا حقاً هو موقف إسرائيل، عندها يمكن القول «إنها تشكل عامل إزعاج لتركيز قوات الولايات المتحدة في المنطقة» (المصدر نفسه).

لكن، كيف تنظر حكومة إسرائيل إلى هذا التناقض، وما هي الحلول التي تقترحها أمام الولايات المتحدة؟ يقول بيلد: إن إسرائيل تطالب بإقامة حلف عسكري مع الولايات المتحدة، كما طرح صيغته مؤخراً موشى دايان، بحيث يساعد ذلك إسرائيل في الحصول على امتيازات: يتمثل أولهما بإشراك إسرائيل في النظام الشامل للمنطقة وتحقيق الفرضية القائلة إن إسرائيل هي «كنز استراتيجي» للولايات المتحدة. ويتجسد ثانيهما بتحصين إسرائيل أمام أي عمل عربي يمارس ضدها. وبرأي بيلد أن سبب طرح إسرائيل لهذا الحل هو «لمنع قبوله من جانب الولايات المتحدة. لأنه طالما استمر النزاع العربي - الإسرائيلي، لا توجد إمكانية لدمج إسرائيل في النظام الاقليمي» (المصدر نفسه).

هل إسرائيل هي الشريك الوحيد؟ يبدو أن الاسرائيليين يريدون الاحتفاظ بامتياز شراكة الولايات المتحدة دون غيرهم في المنطقة. لكن الإدارة الأميركية تبحث، لها، عن «كنوز» أخرى، ربما لا تقل، في أهميتها، عن إسرائيل، لا من ناحية الموقع الاستراتيجي فقط، بل من ناحية الثروة أيضاً. وقد عبر مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، عن هذا الاتجاه الاسرائيلي عندما قال: «الواضح لإسرائيل، وللولايات المتحدة أيضاً، أن السعودية لن تكون ركيزة ضد الانتشار السوفياتي في المنطقة. ويبدو للدولتين إنه إذا زودت الولايات المتحدة السعودية بالطائرات، فإنها

ستستخدم ضد إسرائيل فقط» (هآرتس ١٦/٣/١٩٨١).

وحقيقة الأمر، إن موضوع تزويد الولايات المتحدة للسعودية بمعدات متطورة لطائرات ف - ١٥، ومن ثم الاعلان عن تسليمها طائرات الاستطلاع من طراز «اواكس»، أثار ردود فعل واسعة لدى المسؤولين الاسرائيليين الذين تمايزوا، في مواقفهم، بين مطالب برد عنيف على هذا التصرف الأميركي، وبين داع لتفهم الدوافع الأميركية التي أدت إلى تسليح السعودية. ورغم الأجواء الصاخبة التي أثارها بعضهم ضد خطط تسليح السعودية، إلا أن الحكومة أصدرت بياناً، في نهاية اجتماعها يوم ١٩٨١/٣/٩، اعتبر معتدلاً نوعاً ما، ويحمل طابع التفهم للخطوة الأميركية ودوافعها، وجاء فيه: «إن الحكومة توافق على المعارضة التي أعلنها وزير الخارجية أمام الإدارة الأميركية لتزويد السعودية بالسلاح الهجومي» (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨١). وأضاف البيان: «إن هذا السلاح يمكن أن يشكل خطراً على أمن إسرائيل. وإذا ما زودت السعودية بسلاح هجومي إضافي، فإنه لا يخل بالتوازن الاستراتيجي فقط، وإنما يخلق خطورة جديدة على السلام في الشرق الأوسط» (المصدر نفسه).

وكانت الحملة الاسرائيلية ضد صفقة الطائرات قد بدأت من واشنطن ذاتها. عندما وجه رئيس مؤتمر الزعماء اليهود رسالة إلى البيت الأبيض، يوم ١٢/٣/١٩٨١، جاء فيها: «إن صفقة السلاح المتطور للسعودية تشكل ضرراً على المصالح الأميركية، وخطراً على السلام في الشرق الأوسط، وتهديداً لدولة صديقة للولايات المتحدة مثل إسرائيل» (المصدر نفسه، ١٢/٣/١٩٨١).

وأشارت الرسالة إلى أن قرار تزويد طائرات ف - ١٥ بخزانات وقود إضافية يعارض ضمانات وزير الدفاع السابق هارولد براون، بعدم تزويد هذه الطائرات بمعدات تزيد من مداها وقدرتها الهجومية. واختتمت الرسالة قائلة، إنه في الوقت الذي تهاجم فيه الإدارة الأميركية الإرهاب الدولي، فإنها تعتزم إرسال السلاح للعربية السعودية التي «تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، وتمول أعمالها الإرهابية».